



اطلمت لجنتنا المالية على كتاب مدير تدقيق وتحقيق الحسابات رقم ٣-١-٣٣ - ٧٩٤٦ تاريخ ٢٠ \_ ٩ \_ ١٩٣٧ الذي رى فيه ان الطلبات المبينة في الفقرات (آوب وجود وهو. و) من المادة الرابعة من نظام الاذونات والحوالات البريدية الداخلية المنة ١٩٣١ تابعة لرسم الدمنة المنصوص عليه في الفقرة ٥٣ من ألمادة التاسعة من قانون الدمنة والطابع الحجازي المنصوص عليه في الارادة السامية المؤرخة في ١٧ تشرين ثاني سنة ٣١٨ باعتبارها طلبات تتملق بمصالح الافراد الشخصية وان الطلب المين في الفقرة (ز) من المادة المذكورة من النظام المذكور تابع لرسم الدمغة المنصوص عليه في الفقرة ( ٩٩ )من المادة التاسعة من القانون المذكور. ولدى المذاكرة ظهر ان الطلبات المبحوث عنها ابما ننظم وتقدم بناء على نظام خاص اصدرته دائرة البرق والبريد العامة وفق عاذج خاصة وذلك من اجل الاستناد السا في استيفاء الرــوم القانونية التي عينت في النظام المذكور والمها ليست من نوع الطلبات المنصوص عليهافي الفقر تين ٥٣ و ٩٩ من المادة التاسعة من

القانون المذَّكور ولا في الارادة الساميَّة المبحوث عنها . لذلك ترى اللجنة ان لاحاجة لالصاق شيء من الطوابع عليها وعرض ذلك على مدير الخزينة ليأمر

رئيس اللجنة المالية

صادر بموجب المادة الثالثة ( المعدلة ) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ عملا بنص الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ اعلن أني بعد مروو خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ساقدم طلبا الى الحبلس التنفيذي لاصدار قرار بان امتلاك قطعة ارض تسمى (الملمب الشمالي) في موقع الآثار في جرش ومساحمًا (١) دونم واحد و( ٩٩٥ ) مترا مربعا هو (مشروع للمنفعة العامة ) بالمنى المقصود في قانون الاستملاك .

أن خريطة الارض المحوث عمها موجودة في دائرة الاراضي ودائرة قائمقام جرش ويمكن لن شاء ان يطلع عليها خلال ساعات الدوام الرسمية.



